365 مليون جنيه ديونًا توقف بطاقات التأمين الصحي لـ 1300 عامل بعمر أفندي وتحرمهم من العلاج

الخميس 16 يوليو 2026 02:30 م

حلقـة جديـدة في أزمات شـركة "عمر أفندي" إحدى شـركات قطاع الأعمال، بتوقف بطاقات التأمين الصـحي لأكثر من 1300 عامل بجميع فروع "عمر أفندي"، وذلك على خلفية مديونية مُقدرة بنحو 365 مليون جنيه، وهو ما أثار غضب العاملين بالشركة مطالبين الحكومة بالتدخل العاجل للمطالبة بإعادة الخدمة وحماية حقوقهم الدستورية في العلاج.

وأكـد العاملين أن توقف التأمين الصـحي يعـد أزمـة خانقـة واضافـة أعباء جديـدة على كاهل الموظفين، مؤكدين أن خدمات الرعاية الطبية انقطعت بالفعل في فروع الجيزة والغربية، مما اضطر العمال لتحمل تكاليف الكشف والعلاج على نفقتهم الخاصة.

وأشاروا إلى أن أزمة وقف بطاقات التأمين الصـحي للعاملين بـ "عمر أفندي"، تتزامن مع معاناة الموظفين من ضـعف الدخل الشهري الذي لا يصل إلى الحد الأدنى للأجور، مما يضاعف من أعبائهم الاقتصادية.

جـدير بالـذكر أن الأزمـة الإداريـة والماليـة المتراكمة ترجع إلى أزمات هيكلية للشـركة منذ خصخصـتها في عام 2005، ومطالبات مستمرة بحقوق العاملين المتأخرة

العلاج رهينة الديون

وتكشف الواقعـة وجها قاسـيا لسـياسات حكوميـة تجعل العامل الحلقـة الأضـعف، بعـدما تحولت مديونيـة شـركة مملوكة للدولة إلى عقاب جماعي، بينما عجزت الجهات المسؤولة عن حماية حق موظفيها الدستوري في العلاج.

وأكد العاملون أن خدمات الرعاية الطبية انقطعت فعليا في فرعي الجيزة والغربية، ولم تعد البطاقات تتيح الكشف أو صرف العلاج، ما دفع المرضى وأصحاب الأمراض المزمنة إلى البحث عن بدائل مكلفة تتجاوز دخولهم.

في المقابل، لا تصل الرواتب الشـهرية للعاملين إلى الحد الأدنى للأجور، وهو ما يجعل إجبارهم على تمويل علاجهم بأنفسهم اقتطاعا قسريا من دخول هزيلة، وتهديدا مباشرا لصحة أسر تعتمد كليا عليهم.

ويزيـد غياب بيان حكومي واضـح من قسوة الأزمـة، فلا العاملون يعرفون موعد إعادة تشـغيل البطاقات، ولا الرأي العام تلقى كشـفا بقيمة الاشتراكات المتأخرة أو المسؤولين عن تراكمها أو مصير المبالغ المستقطعة.

ومن منظور صـحي، يرى الباحث محمود شـلبي أن إدارة الرعايـة العامة دون ضـمانات واضـحة للإتاحة والجودة والتكلفة تهدد الفئات الأقل دخلا، وهو ما يجعل أزمة عمر أفندي نموذجا لتحويل المرض إلى فاتورة عقابية.

وعلى المستوى الإنساني، لا يعني توقف البطاقة تعطيل إجراء ورقي فقط، بل قد يعني انقطاع دواء أو تأجيل فحص أو متابعة مرض مزمن، بما يضع حياة العامل وأسرته تحت رحمة قدرته المالية.

ومن زاوية دستورية، تلتزم الدولة بضمان الحق في الصحة والرعاية المتكاملة، ولذلك لا يمكن تبرير تعليق العلاج بسبب نزاع مالي بين الشركة والجهات التأمينية، لأن العامل لم يصنع المديونية ولا يملك تسويتها.

هكذا يتحول موظف خدم شركة عامة سنوات طويلة إلى ممول اضطراري لفشل إدارتها، بينما تتبادل الجهات الوصية المسؤولية، وكأن العلاج منحة حكومية قابلة للتجميد وليس حقا أصيلا لا يحتمل المساومة أو التأجيل.

خصخصة صنعت الانهيار

ترتبط الأزمة بمديونية تقدر بنحو 365 مليون جنيه، أبلغ العاملون بأنها سبب توقف البطاقات، لكن ضخامة الرقم تطرح أسئلة عن تاريخ تراكمه والجهات التي راقبته، ولماذا تأخر التدخل حتى انقطعت الخدمة.

وتفيد شهادات الموظفين بأن عبء المديونية لم يبق داخل دفاتر الشركة، بل انتقل مباشرة إليهم، فكل زيارة لطبيب وكل تحليل أو دواء أصبح نفقة شخصية، رغم استمرار علاقة العمل وقيام حقوقهم التأمينية.

غير أن تحميل العمال نتائج الالتزامات المتأخرة يقلب المسؤولية رأسا على عقب، فالإدارة التي أدارت الموارد والجهات الحكومية التي تابعت الحسابات تظل بعيدة عن الضرر، بينما يدفع الأقل دخلا ثمن قرارات لم يشارك فيها.

ويعيد الرقم فتح ملف الإدارة المالية للشركة، لأن مديونية بمئات الملايين لا تنشأ فجأة، بل تتراكم خلال سنوات من ضعف الرقابة وتأجيل التسويات، ما يستوجب نشر الحسابات وتحديد المسؤولين بدلا من تقديم وعود مؤقتة.

وفي قراءة اقتصادية، يرى الباحث إلهامي الميرغني أن اضطراب تبعية شركات القطاع العام والقيود وسوء الإدارة قد يصنع الخسارة بدلا من علاجها، وهو تشخيص يفسر كيف يدفع العمال ثمن إهدار الأصول العامة.

وفوق ذلك، تكشف أزمة التأمين أن إعادة الهيكلة التي لا تبدأ بحماية الأجور والعلاج تصبح اسما مخففا للتقشف على الموظفين، فيما تبقى ملفات الأصول والديون والقرارات الإدارية بعيدة عن الشفافية والمساءلة العامة.

وتاريخيا، تأسست عمر أفندي عام 1856 للعمل في تجارة التجزئة، وانتقلت ملكيتها إلى مستثمر مصري عام 1921، ثم أممت عام 1957، قبل إدخالها مسار الخصخصة عام 2005 وإعادتها لاحقا للدولة.

وبمرور السنوات، ظلت الشركة محاصرة بأزمات السيولة والحقوق المتأخرة وخطط الاستغلال غير المكتملة، ما يؤكد أن استرداد ملكيتها لم يصحبه إصلاح مؤسسي كاف أو نموذج تشغيل يضمن الاستدامة ويحمي الموظفين من الفشل.

وعمليا، يتطلب كشف المسؤولية مراجعة عقود التأمين والتحويلات الشهرية ومواعيد السداد، مع إعلان ما إذا كانت مبالغ خصمت من أجور العمال دون توريدها، وتحديد الجهة التي سمحت بتراكم الديون حتى انفجار الأزمة.

البرلمان يطرق باب الحكومة

وتقدم النائب إيهاب منصور بطلب إحاطة إلى رئيس مجلس الوزراء ووزيري العمل والتضامن ورئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، مطالبا بإعادة البطاقات فورا وإنهاء حرمان 1300 موظف من العلاج بمختلف فروع الشركة.

وبموجب الطلب، شـدد وكيل لجنـة القوى العاملـة على أن الموظفين لا يجوز أن يتحملوا مديونيات أو خلافات بين الجهات، مؤكدا أن العلاج حق دستوري وأن استمرار التوقف يضاعف معاناة أسر تعاني من ضعف الأجور.

كـذلك طـالب منصور بإجراءات تمنع تكرار الأزمـة، وليس مجرد تشـغيل مؤقت للبطاقات، لأن التسويـة العاجلـة سـتظل هشـة إذا لم تعالج الحكومة أصل المديونية ومسار السداد ومسؤولية الإدارات التي سمحت بتراكمها.

وفي تفسـير للخلـل، أوضـح الـدكتور وهبـة زوام ممثـل هيئـة التـأمين الصـحي أن مصادر التمويل القديمـة لا تكفي الخـدمات وأجور الأطباء والأجهزة، ما يكشف أزمة أوسع تحتاج إصلاحا عاما دون معاقبة المؤمن عليهم.

وبناء على هذا الرأي، تبدو الواقعة نتيجة تداخل عجز الشـركة مع أزمة تمويل المنظومة، لكن الاعتراف بضـيق الموارد لا يمنح الحكومة حق تعليق العلاج، بل يفرض عليها تمويلا انتقاليا يحفظ الخدمة قبل تحصيل الديون.

ومع ذلك، يظل طلب الإحاطة أداة رقابية محدودة ما لم تحدد الحكومة موعدا ملزما لإعادة الخدمة، وتنشر خطة للسداد، وتعلن نتائج فحص إداري ومالي، وتتيح للعمال استرداد ما دفعوه خلال التوقف.

لـذلك ينبغي أن يبـدأ التـدخل بإعادة تفعيل جميع البطاقات فورا، ثم سـداد دفعـة عاجلة من المديونية وجدولة المبلغ المتبقي، مع إنشاء آلية تمنع قطع العلاج مستقبلا بسبب تقصير الإدارة أو النزاع بين المؤسسات.

أما حمايـة العاملين فتقتضـي أيضا تطبيق الحـد الأدنى للأجور وتعويضـهم عن فواتير الكشف والدواء وتمثيلهم في مناقشة خطة الإنقاذ، لأن الإصلاح الذي يتجاهل معيشتهم وصحتهم يعيد إنتاج الأزمة تحت مسميات إدارية جديدة.

وأخيرا، تمثل محنـة عمر أفندي اختبارا للحكومة بين حماية شـركة عامة وعمالها أو ترك المديونية تبتلع حقهم في العلاج، وأي تأخير سـيعني تحصيل ثمن الفشل من أجساد الموظفين بدلا من المسؤولين.

حقوق وحريات

استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شيرين شوقي المعتقلة بسجن العاشر من رمضان
الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

حقوق وحريات

الـ"شعبة" تعترف: ارتفاع أسعار الأسماك والفسيخ والرنجة 30% بسبب الوقود
الثلاثاء 14 أبريل 2026 09:00 م

مقالات متعلقة

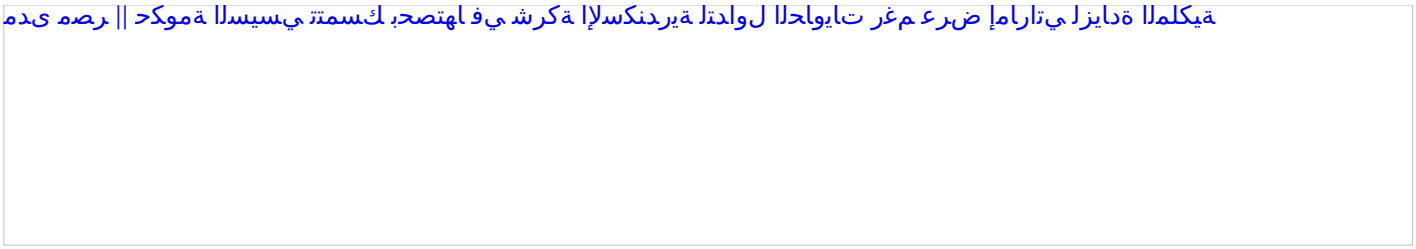

مدى مصر || حكومة السيسي تتمسك بحصتها في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات رغم عرض إماراتي لزيادة الملكية

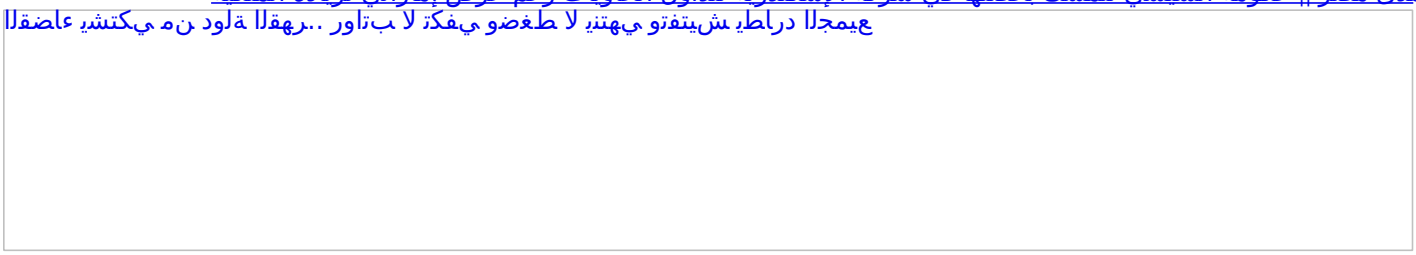

القضاء يشتكي من دولة القهر.. رواتب لا تكفي وضغط لا ينتهي وتفتيش يطارد الجميع

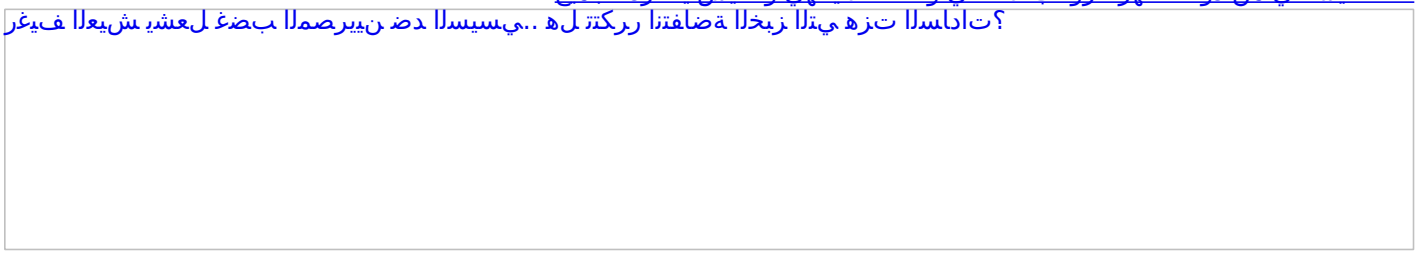

رغيف العيش يشعل غضب المصريين ضد السيسي.. هل تتكرر انتفاضة الخبز التي هزت السادات؟

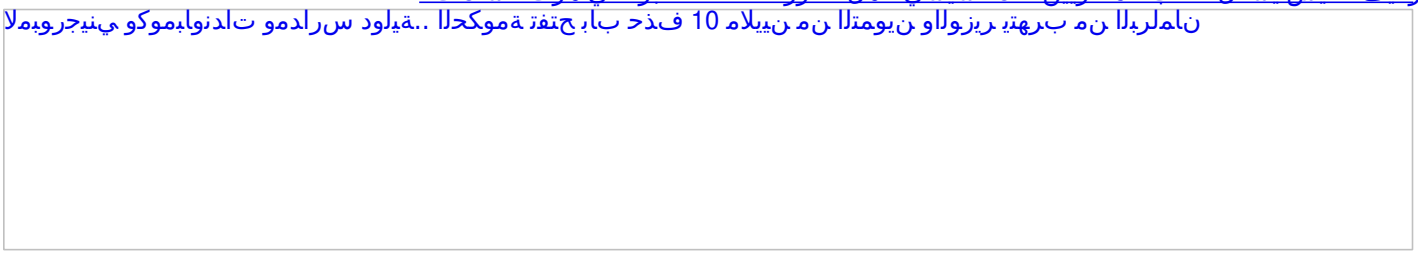

لامبورجيني وكومباوندات ومدارس دولية.. الحكومة تفتح باب حذف 10 ملايين من التموين والوزير يتهرب من البرلمان

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026